

الشيخ عبد الرحمن الجيلالي ومنهجه في تدوين تاريخ دول الجزائر خلال العصر الوسيط

أ.د. فاطمة بلهوارى*

تمهيد:

تتأثر عملية البحث التاريخي بمعطيات الواقع التاريخي المتفاعلة مع السمات الخاصة لكل باحث، فهو يتأثر ويؤثر بالحيط الذي ينتمي إليه بدرجات ومستويات متباينة إلى ما هناك من نظريات حول التزام بقضايا مجتمعها أو تجاوزه لها . والتساؤل حول صناعة المؤرخ هو مساهمته في رفع مستوى الوعي لا عند المثقف فحسب بل عند المواطن على وجه التحديد.

ويظهر أن الباحث ذاته دفع بفضيلة الشيخ "عبد الرحمن الجيلالي" إلى تأليف كتابه الموسوم "تاريخ الجزائر العام"⁽¹⁾. وأن الموضوعية لتفرض على كل قارئ التنويه بهذا العمل الجليل الذي أُنجز أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر. لقد أحسن ترتيبه، حيث تتبع عصوره القديمة عصرا فعصرًا ثم دولة فدولة مستعرضًا مختلف التطورات السياسية والحضارية. وفي هذا السياق نستحضر اعتراف المؤلف إذ صرح: "رضخت... بوضع هذا السفر المتواضع، مقتصرًا على ذكر الأهم فالمهم من حوادث التاريخ الجزائري الماجد محكمًا فيه الروح العلمية والأمانة التاريخية المحضة، مجردًا ما استطعت من تحمس أو انفعال كيفما كان نوعه أو تعدد مثاره، جامعًا فيه ما لا يسع الإنسان جهله، ولا يحسن بالجزائري على الأخص إغفاله، مكتفيًا في بعض المواضع بالإشارة الخاطفة إلى أبرز الوقائع وأهمها وذلك لضيق المجال عن التفصيل أو لقلة فائدته مع الإلمام إلى سير العمران والحضارة الجزائرية وسيرة مشاهير الوطنيين من عباقره الجزائر في مختلف العصور والأحقاب"⁽²⁾.

اعتمد المؤلف فيه على مجموعة هامة ونادرة من المخطوطات والمصادر التاريخية والجغرافية المعاصرة والمتأخرة منها، ليستدل بها أثناء البحث و ليتبين من خلالها مدى التواصل التاريخي واستمرارية الحركة

* أستاذة التعليم العالي قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

الحضارية للمنطقة. وكثيراً ما كان يبدي تدخله ل لإدلاء برأيه من تلك الروايات الأسطورية أو المشكوك في صحتها، واضعاً علامة استفهام عند نهاية الجمل . هذا و قد استعان ببعض الدراسات الحديثة العربية والأجنبية منها . ولم يغفل أهمية الأبحاث الأركيولوجية وما توصلت إليه من نتائج في الكشف عن بعض الحقائق وتصويبها. واعتمد على ذكر بعض اللقى الأثرية الموزعة في المتاحف الوطنية والعالمية ، غايته دعم مادته العلمية في التوصل إلى الحقائق التاريخية.

وما يلاحظ على هذا المؤلف هو نقص التوثيق للمادة العلمية التي تحملها متون بعض الصفحات ، وقد تنبه المؤلف لذلك وصرح " أن هنالك مصادر ومراجع أخرى لم يرد ذكرها في صلب الكتاب ، وهوامشه⁽³⁾. فلا جرم على ذلك والحقيقة أن العمل نفسه غير غريب عن منهج الكتابات التاريخية الإسلامية العربية كمؤلف عثمان الكعاك، محمد مبارك المليبي، الشيخ دبور وتوفيق المدني والسيد عبد العزيز سالم ومختار العبادي وغيرهم ... كما لا نستبعد أن نقل المتأخر من هم من المتقدم مع بعض التغيرات والإضافات الطفيفة.

ويكفيه فخراً أنه أنموذج لأحد المؤلفات التي قبلت الدخول في حلبة مقارعة تلك الأحكام القاسية والمضللة ، بل الصمود أمامها بغرض دحرها والتصدي لها والإسهام في تصحيح ما علق في الأذهان من مغالطات تاريخية ، في تصريح المؤلف بنفسه وذلك ليرد من خلاله على كيد الاستعمار في طمس الحقائق، و أضاف قائلاً " أعتقد أنني بذلك خلصت تاريخنا الماجد من أن يبقى مكتوباً عرضاً ضمن تاريخ الأمم والشعوب والأقطار المستعمرة، أو أن يكون لفصل ملحق بكتاب مبعثر مشوه العرض"⁽⁴⁾.

وكان الهدف الأسمى هو الكشف عن ما غيب من تاريخنا و صياغته صياغة جديدة انطلاقاً من رؤية علمية ومعايير موضوعية، لتطهيره من مثالب الكتابات التقليدية وتصويب تخرجات المدرسة الاستعمارية الفرنسية. والتي تقصد أصحابها في خطة مبيتة لتشويه تاريخه في شتى العصور معتمدين على مختصين بفروع متنوعة من المعرفة التاريخية، فجاءت معظم الدراسات والمؤلفات ذات الطابع الأكاديمي محكومة بتوجه استعماري⁽⁵⁾. وطالما بلغت من رفع شأن العهد الروماني وتمجيده بقدر ما انحالت حملات الطعن والتشويه والانتقاص على العصر الإسلامي⁽⁶⁾.

وما يسترعي الانتباه أن جل مؤرخي المدرسة الاستعمارية الفرنسية الذين عكفوا على دراسة تاريخ الجزائر عبر مراحلها قبيل وإبان الحقبة الاستعمارية، قد شغلوا مناصب سياسية وإدارية وعسكرية في الحكومة الفرنسية بالجزائر. وبرزت أسماء عديدة في مجال كتابة ما اطلق عليه بتاريخ شمال افريقيا في العصر الوسيط "كدي سلان" "De Slane" "جوتيه" " E.F.Gautier"، "جورج مارسيه" " G. Marçais" "شارل أندريه جوليان" " Ch.A.Julien" وغيرهم...

ولعل القاسم المشترك بين هؤلاء يكمن في إحدى الخلاصات التي توصلوا إليها، عدم الاعتراف بتنظيم سياسي في بلاد المغرب عامة و المغرب الأوسط خاصة. واعتبر تاريخ المنطقة مجرد تعاقب لصراعات محلية غامضة بين مختلف عناصر القبائل المشكلة له. وهذه المعطيات كان لها أثرها في إعاقه قيام حكم سياسي محكم التنظيم، وأن المجتمع المغربي اتسم من وجهة نظرهم بـ"اللسكونية والتطور البطيء"⁽⁷⁾. لكن إلى أي حد تصمد هذه المقولة أمام حقيقة الواقع التاريخي؟

تطمح هذه الدراسة في ضبط العناصر الأساسية و البنى الأرتكازية للجوانب السياسية والحضارية للدول التي تعاقبت على الرقعة الجغرافية التي تكون اليوم الجزائر، و شكلت خلال الفترة الوسيطة وحدة سياسة مستقلة، غير متبوعة لأي نظام مركزي محلي كان ام خارجي وذلك من خلال كتاب تاريخ الجزائر العام "الفضيلة الشيخ عبد الرحمن الجيلالي".

إذن ما هي الأسس التي ركز عليها المؤلف في بناء خصوصية الدولة في المغرب الأوسط؟ يظهر أنه اعتمد الميراث التاريخي وذلك بالرجوع إلى الأصول والنبهات، فأولى عناية خاصة بدور العصبية القبلية في النشأة وطبيعة نظام الحكم، والقوة الاقتصادية في مجالاتها المتنوعة والإشعاع الفكري. وتأسيسًا لخصوصية الدولة في العصر الإسلامي نستدل بما قرره "ابن خلدون" في هذا الشأن أن بني الملوك على أساسين، فالأول الشوكة والعصبية والتي تمثل القوة العسكرية، والثاني المال الذي هو قوام تلك القوة وإقامة ما يحتاج إليه الملك ويضاف إلى هاتين القاعدتين التعاون الديني لأجل التثبيت حيث كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد والعصبية أو يشف عليهم إلا أن الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار والاستماتة فلم يقف لهم شيء..."⁽⁸⁾

استهل المؤلف الحديث عن زيادة الرستميين في الانفصال السياسي المبكر عن المراكز السياسية الكبرى للعالم الإسلامي خلال منتصف القرن الثاني للهجرة الموافق للثامن الميلادي تطرق لدور قبيلة " لماية " التي ناصرت "عبد الرحمن بن رستم" عندما حل بموطنها بجبل "سوفجج" والتفت حوله الأهالي وأحسنست استقباله، وشاع ذكرهم بينهم إلى حين أعلن عن قيام دولته (9). تجددت ظاهرة الاستقلال في أوائل القرن الخامس الهجري الموافق للحادي عشر الميلادي إذ أنشأ "حماد بن بلكين بن زيري الصنهاجي" قاعدة دولته بفضل قبائل صنهاجة الغرب، معلناً في ذلك الانفصال عن السلطة الشيعية الإسماعيلية بمصر وسلطة الزيريين بافريقية(10).

واختتم المؤلف الحديث عن استقلال المغرب الأوسط سياسياً خلال منتصف القرن السابع للهجرة الموافق للثالث عشر الميلادي حين قامت قبيلة "بني عبد الواد"، أحد بطون "زنانة" بعقد الامارة لشيخهم جابر او خالد بن يوسف بن عم زيان والد يغمراسن . حددت مواطنها ما بين جبال سعيذة شرقاً ووادي ملوية غرباً، ومنهم مجموعة بجبل أوراس، وهم من أهل الحل والترحال يرتادون صحراء المغرب الأوسط ما بين وادي زاب إلى وادي ملوية (11). وحملت الدولة اسم القبيلة إلى أن كان عصر الاستيلاء المريني على تلمسان في سنة 737 هـ / 1337 م، وعرفت بعد ذلك في عصر الانبعاث على عهد السلطان "أبي حمو الثاني" باسم الدولة الزيانية نسبة إلى "زيان بن ثابت" والد "يغمراسن". انفردت هذه الدولة باستقلالية الحكم وعاصمتها تلمسان، وتلقب سلطانها بلقب "أمير المسلمين". ولم يدع هؤلاء الخلافة إلا في أيام قلائل دعت إليها الظروف وحملتهم عليها التقلبات السياسية. ولم يفصح المؤلف في هذا المقام عن مصادره لذا بدت المسألة بحاجة إلى توضيح أكثر (12).

وتبين أن التنظيم القبلي ملك الدور المحرك لقاعدة الحكم السياسي لهذه الدول وأضفت عليه الدعوة الدينية تآزرًا وتعاضدًا وتكاملاً. فالدين لا يقضي على العصبية بل ينقلها من إطار ضيق إلى إطار أوسع: أي من التعصب للنسب الخاص إلى التعصب للنسب العام وعقيدته الدينية (13). لعبت حركة التجديد المذهبي دوراً أساسياً لهذه الدول في مرحلة العصر الوسيط. وفي هذا السياق أولى المؤلف أهمية خاصة للدور الديني في التجربة الرستمية عندما ذكر إقبال وجوه الإباضية من العلماء و الأعيان على الإمام

"عبد الرحمن بن رستم" وأبدت له الطاعة والولاء والاهتمام بتدبير أمورهم من رفع شأن الخوارج بإنشاء دولة لهم. وارتكز نظامها على الكتاب والسنة واجتهاد أئمة المذهب الإباضي تحت إشراف الإمام بمساعدة نوابه من مستشارين ومحتسبين وأمناء بيت المال وصاحب الشرطة وقضاة وجدند⁽¹⁴⁾.

وقد ألقى "حماد بن بلكين" مذهب الشيعة الإسماعيلية وتمسك بالمذهب المالكي عقب إعلانه الانفصال السياسي عن "المعز بن باديس الزيري". والملاحظ أن المغرب الأوسط كانت له الريادة في المقاطعة المذهبية عن مركز الخلافة بالقاهرة، وبعث المذهب المالكي ليس في قلعة "بني حماد" بل ببلاد المغرب الإسلامي عامة. ظهر نظامها السياسي حر مستقل، وارتاب المؤلف في ذكر لقب من يدير الحكم بين أمير وملك، ويشاركة مجلس من وزراء وقضاة وعمال منتشرين في المراكز كقسنطينة، عنابة، الجزائر، أشير، القلعة، جيجل، مرسى الدجاج، نقاوس وبسكرة. كما امتلكت قوة عسكرية برية وبحرية كان يحسب لها ألف حساب⁽¹⁵⁾.

رسى المغرب الأوسط في ظل حكم الدولة الزيانية على المذهب المالكي، فظهر جمهور من العلماء يشجعون ويرفعون من شأنه بين الرعية حتى عم عن بقية المذاهب الأخرى. وضم حهازها الإداري موظفين من وزراء، قادة، كتاب، حجاب، قضاة، شرطة وجيش، ه ذا الأخير الذي لعب دورًا أساسيًا خلال هذه الفترة التي عجت بالصراعات والخلافات على الحدود⁽¹⁶⁾.

اهتم المؤلف اهتماما شديداً برسم حدود هذه الدول التي تعتبر قرينة عن الاستقلال من جهة وتحديدًا لمجالها الحيوي من جهة أخرى. وفي هذا الشأن قرر "ابن خلدون" كمبدأ أساسي "أن لكل دولة حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها... وقد بلغت الممالك حينئذ إلى حد يكون ثغراً للدولة وتحماً لوطنها، ونطاقاً لمركز ملكها"⁽¹⁷⁾. وهذا لا يعني أن هنالك حدود سياسية أو طبيعية، قارة، دائمة هي المانعة من امتداد سلطة دولة ما خارج تلك الحدود، بل أن الأمر بالعكس من ذلك فالعصبية المؤسسة للدولة لا تقف في زحفها إلا حين تقف بما قوتها. ففي المجتمع القبلي، حيث الارتباط بالعصبية أقوى من الارتباط بالأرض وقد أوضح محمد عابد الجابري⁽¹⁸⁾ هذه الظاهرة، أن رقعة الدولة تختلف اتساعاً وضيغاً باختلاف عصبية أهله في الكثرة والقلّة، وباختلاف نوع عصبيتها وحال عصبية المناطق التي تريد الامتداد

إليها. تختلف سلطتها كذلك من حيث القوة والضعف تبعًا لقوة العصبية. ورقة الدولة كلما اتسعت كانت حدودها محتاجة إلى حاميات أكثر. فكثيرًا ما تعترف بعض القبائل بالسلطة الدينية للملك لكنها ترفض الإذعان لدفع الضريبة، وقد تقبل المشاركة في الجندية كما قد تعلن عصيانها.⁽¹⁹⁾

لا معنى للوطن ذي الحدود الطبيعية بالمفهوم الحديث بل ظلت مرنة، مطاطية، متموجة غير مستقرة بين مد وجزر، تماشيًا مع مدى قوة وضعف الدولة وهي ظاهرة امتازت بها دول المغرب إبان الفترة الوسيطة وهذا الأمر ليس بالغريب في مثل هذه الحقبة نظرًا لطبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للقبائل البربرية. لذا لا تزال مسألة حدود دول بلاد المغرب الإسلامي عبر فتراته المتعاقبة تثير مناقشات الباحثين، فكثيرًا ما تضاربت آراءهم حول حدود الدولة الرسمية، الحمادية والزيرية، إذ حدد الباحث بحاز إبراهيم⁽²⁰⁾ الإطار الجيوسياسي للدولة الرسمية بمدى قوة وضعف سلطتها الروحية وعسكرية وخلص أنها حدود متموجة تمتد أحيانًا وتجزر أخرى، إذ فكرة الحدود لم تتبلور بعد في تلك الحقبة التاريخية. وأقصى مد لها فهو ما بلغته حاصلة في عهد الأئمة الرسميين الثلاثة الأوائل إذ كان يحدها شرقًا سرت، والدولة الأغلبية، غربًا تلمسان ونهر ملوية، فما سوى ذلك من الصحراء والمغرب الأوسط، فهو داخل حدودها. في حين نجد حدودها خلال فترة الضعف ضمت الجزء الأكبر من المنطقة، إضافة إلى جبل نفوسة الذي بقي دومًا مخلصًا في ولاءه للأئمة⁽²¹⁾.

ومما لاشك فيه أن حدود الدولة الحمادية هي الأخرى عرفت تغييرًا على مدى تاريخها، فبدت محدودة من الشرق أمام نفوذ الزيريين بخلاف اتجاه الغرب والجنوب فكان دومًا قابلاً للتغيير. وقد استند المؤلف الشيخ "عبد الرحمن الجيلالي" في ذلك على نص لابن خلدون أن حمادًا اقتطع ممالك الغرب لنفسه ما بين جبل أوراس إلى تلمسان وملوية واحتط القلعة بجبل كتامة حيال المسيلة ونزل بها. واستولى على مركزهم أشير بجبل تيطري واستحدث ملك آخر قسيمًا لملك آل باديس، ويجاورها غربًا دولة "المرابطين ومواطن زناتة، وشرقًا مملكة بني زيري الصهاجنية"⁽²²⁾.

وعرفت حدود الدولة الزيرية هي الأخرى نفس المصير لتوسطها بين قوتين لا يستهان بهما قوة المرينيين في الغرب و الحفصيين في الشرق. هذا بالإضافة إلى تحركات القبائل وراء تلمسان. والأدهى من

ذلك أن الصراع الدائم بين الدويلات المستقلة حول مد مناطق نفوذ كل واحدة على حساب الأخرى، أدى في كثير من الأحيان إلى غياب سلطة " بني زيان " وظهورها من جديد فكانت بين أفول وبعث متكرر، مما كان لهذه الظاهرة أثرها في تحديد حدودها بدقة.

تمكن " بنو حفص " في الشرق من إقامة ثلاث إمارات حفصية في كل من بجاية وقسنطينة وعنابة، وفي الغرب أسس " بنو مرين " مدينة " المنصورة " بجوار مدينة " تلمسان "، وتعرضت " تلمسان " للغزو من قبل هؤلاء في أكثر من مرة، مما كان له الأثر في تفشي الفوضى السياسية واستفحال ظاهرة القبلية وبرز ظاهرة انبعاث الدولة من حين إلى آخر. وقد استعان المؤلف " بابن خلدون " هذا الأخير الذي تميز بمعلومات قيمة ودقيقة في الجزء السابع من كتابه " العبر والديوان "، جسّد فيه الصراع لأجل تثبيت النفوذ، مما يصعب رسم حدود الدولة الزيانية⁽²³⁾. يبدو أن المحاولة التي توصل إليها في وضع الحدود، إنما كانت للتحديد التقريبي للرقعة الجغرافية التي جرت فيها الأحداث السياسية والحضارية لهذه الدول الثلاث.

أشاد المؤلف بالجانب الحضاري للرسامين، الحماديين والزيانيين مركزًا على تطوّرهم الاقتصادي . وقد صاغ تعريفًا لمفهوم الاقتصاد يتوافق والظروف التاريخية. " إن الاقتصاد كلمة عامة يراد بها كل ما يشمل معنى تدبير المعاش وإثراء الثروة بكل أنواع الكسب والاحتراف مهما تعددت الألوان واختلفت المظاهر من جميع أنواع الحرف والصناعات وما تقتضيه المعاملات التجارية بين الناس في مختلف أنواع البضائع والسلع مهما تباينت المتاجر والأسواق وتعددت الأساليب والمسالك وتنوعت المرافق والأسباب كل ذلك دفعا للإعسار وتمتعًا باليسار وجلب للرفاهية العامة التي تبني عليها سعادة الشعب وترقيته مادياً ومعنوياً⁽²⁴⁾. فالعملية الاقتصادية هي تفاعل الإنسان مع بيئته ودرجة سيطرته على الطبيعة بالزراعة والصناعة والتغلب على نواقص البيئة أو استثمار فائضها بالتجارة⁽²⁵⁾.

نوه المؤلف بالتاريخ الاقتصادي لهذه الدول والعوامل المؤثرة فيه من طبيعية وبشرية . فاعتمد عددا من الكتب الجغرافية والتاريخية. هذا بالإضافة إلى ما توصلت إليه نتائج البحث الأثري، مستقصيًا منها مادة أساسية لموضوع بحثه . أشاد بالمكانة التي بلغتها تيهرت من التطور الحضاري، حتى نافست العواصم الإسلامية المعاصرة لها كبغداد، قرطبة ودمشق، إذا توفرت لها شروط التطور الاقتصادي من فلاحية وتجارة

داخلية وخارجية، جعلت منها مركزا تجاريا حساسا، وحلقة وصل أساسية في التبادل التجاري بين المغرب والمشرق. إلى جانب أنها معبرا ربط مسالك الصحراء بالأندلس وجزر البحر المتوسط عن طريق ميناء مدينة تنس.

وكان لموقع تيهرت أثره البالغ في تطوير وغيير المسالك التجارية في كل اتجاهاتها، هذا وفي ازدهار نوعية جديدة من البضائع كالذهب والرقيق. وتميزت هذه الدولة بسكة مضرورية باسمها، وكان لمساهمة بيت مال تيهرت من زكاة، جزية، خراج ومساعدات إباضية المشرق دور في بعث تطور هذه الدولة⁽²⁶⁾.

نقول المؤلف بإسهاب شديدا إسهامات الحضارة الحمادية وما وصلت إليه من رقي لتوسط موقعها الجغرافي، الذي جعل منها أكثر المناطق تأثرا وتأثيرا بالحضارات المعاصرة. وكان لتشجيعات أمرائها على دفع الحركة العمرانية، أثرها الواضح في اكتمال الصورة الحضارية لدولة بني حماد. ومن اجل ابراز هذا الدور اعتمد على ما كشفه البحث الأركيولوجي والذي أجري في كل من مدينة القلعة وبجاية وأشير عن وجود مجموعة هامة من اللقى الأثرية كبعض الأواني والقطع الخزفية دالة على الثراء الصناعي والفني من جهة وعلى سابق المعاملة في التبادل التجاري المحلي من جهة أخرى. وأشار إلى وجود نماذج منها بالمتحف للجزائر وكذا بمتحف لوفر Le Louvre بباريس.

واستدل المؤلف بما نقله الجغرافي الإدريسي من أخبار اقتصادية دقيقة عن مدينة بجاية فهي " عين بلاد بني حماد، والسفن إليها مقلعة، وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا والسلع إليها مجلوبة والبضائع بها نافعة، وأهلها مياسير تجار وبها من الصناعات والصناعات ما ليس بكثير من البلاد... ولها بواد ومزرع لفلاحة أنواع الأثمار وغراسة القطن والكتان وبقية أنواع المنتوجات الزراعية والحنطة والشعير بها موجودان كثير والتين وسائر الفواكه بها منها ما يكفي لكثير من البلاد، وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن والحراي لأن الخشب في أوديتها وجبالها كثير موجود"⁽²⁷⁾.

أبرز المؤلف حصص الزبانيين من الحضارة، والتي لا تقل شأننا عن حضارة الرستميين والحماديين، مستعينا في ذلك بمجموعة من الجغرافيين من القرن السادس والسابع والثامن وحتى من العاشر الهجري، كالبركري، الإدريسي، أبي الفداء، صاحب الاستبصار، القزويني ومحمد بن الحسن الوزان، هؤلاء أولوا عناية

خاصة بالجغرافية الاقتصادية لبلاد المغرب الإسلامي، فبالتالي نقلوا أخبارا هامة ودقيقة عن المجالات الحيوية المختلفة، فجاءت شهادتهم حية عن مدى انتعاش بلاد المغرب الأوسط في ظل حكم الزيانيين. وهناك نص اقتبسه المؤلف من الإدريسي يصف العاصمة تلمسان "أن لها نhra يأتيها من جبلها المسمى بالصخرتين ... وعليه أرجاء كثيرة... وخيراتها شاملة... إنها حسنة لرخص أسعارها... ولم يكن في بلاد المغرب بعد م دينة أعمات وفاس أكثر من أهلها أموالا ولا أرفه منهم حالا".⁽²⁸⁾ وكانت موارد بيت مال هذه الدولة من الجباية والمغانم والمكوس و الأجلاب، كما ضربت لها عملة خاصة بها وعليها اسم حكامها . وعقدت علاقات ومعاهدات سياسية واقتصادية مع غيرها من بلدان العالم الشرقي والغربي⁽²⁹⁾. هذا الرواج يسقط تلك النظرية التي حاول أصحابها تصوير المنطقة خلال هذه الفترة، أنها جملة من الاضطرابات السياسية والصراع لأجل مد النفوذ على حساب الجار.

تعتبر الثقافة بأنواعها رمزا مكملا لبنية مجتمع ما ولا تكتمل الصورة التاريخية إلا بالتعرض لحركته الفكرية. ويظهر أن الباعث ذاته، دفع بالمؤلف بإلقاء أضواء على الحياة الثقافية لهذه الدول متتبعا في ذلك ما عرفته من تطورات في هذا الميدان . حاول أن يبين من حين إلى آخر العوامل التي ساهمت في الإشعاع الفكري، مبرزا خصوصية كل دولة، فاهتم بوضع تراجم لمجموعة كبيرة من نوابغ العلماء الذين أنجبته هذه الرقعة الجغرافية. فكثيرا ما كان يقارن ذلك التفاوت الثقافي الذي عرفه العالم مبرزا ما وصلت إليه هذه الدول من رقي وانتعاش فكري، بينما كانت دول الغرب تتخبط في جهلها وتقهقرها الحضاري.

أشاد المؤلف بمظاهر تطور الحياة الفكرية للدولة لرستمية، إذ كان الأئمة هم العلماء والأدباء والنبغاء يعقدون مجالس العلم والتعليم، يعلمون الناس و يلقون عليهم دروسا عامة بالمساجد في فنون العلم المختلفة. وفيهم من قال الشعر كالإمام أفلح، وصنف المؤلفات واشتهر بها كعبد ا لوهاب بن عبد الرحمن بن رستم . و شاعت مجالس المناظرات بين المذاهب العقائدية للفرق لمختلفة بتبهرت وسادتها روح التسامح بينهم، وقد استعان المؤلف بنص لمؤرخ الدولة ابن الصغير المالكي أن "من أتى إلى حلق الإباضية من غيرهم قربوه وناظروه ألطف مناظرة ... وكذلك من أتى من الإباضية إلى حلق غيرهم كان سبيله كذلك." واشتهر من بين علمائها وأدبائها أبو الفضل أحمد التيهرتي، سعيد بن واشكل

التاهرتي، والنعمان بن المنذر وبكر بن حماد الشاعر ، هذا الأخير الذي أفرد له المؤلف في أحد أقسام الكتاب ترجمة خاصة به (30).

قد نوه بالعناية التي أولاهها الأئمة و الولاة في جمع الكتب النادرة و جلبها من مناطق بعيدة ، فتكونت بذلك خزانة دار الأمانة المشهورة بمكتبة قسبة المعصومة. وكان فيها من نوادر المخطوطات ونفائس الكتب ما يؤسف لفقدانه اليوم⁽³¹⁾. وفي هذا الصدد يفيد نص للدرجيني أن الإمام عبد الوهاب بعث بألف دينار إلى البصرة لشراء الكتب، فاستنسخت له أربعين حملا منها⁽³²⁾. و ليس ببعيد أن يكون هذا النص قد عول عليه المؤلف في هذا المقام، غير أن طبيعة منهج الكتابة حالت دون الإشارة إلى المصدر.

ويعتبر تاريخ الجزائر في عهد بني حماد من أحفل العصور ثقافه وحضارة وعمران ا. وكعادة المؤلف في تناوله للقضايا التاريخية يعول على ما احتوته النصوص التاريخية والجغرافية والأدبية من معلومات عن دور الأمراء الحماديين في تشجيع ورعاية العلماء والمفكرين، إذ كانوا يؤثرون العلماء على سائر الشرائح الاجتماعية ويعلمون من شأهم في الدولة ويجدون عليهم بالعطاء . فقد كانت المدارس والمعاهد العلمية والمساجد حافلة بدروس العلم والمجالس العلمية⁽³³⁾.

واشتهر علماءها بمنزلة التخصص في مختلف العلوم، وقد أفرد المؤلف تعريفا خاصا لأحد مشاهير علماء الدولة الحمادية وهو أبو القاسم يوسف البسكري المتضلع ولم تخصص في علوم اللغة والقراءات . وازدهم يومئذ على مدارس بجاية الكثير من العلماء والحكماء والشعراء وأهل الفنون الرياضية والهندسية ، كما وفد إليها على ماء من أقطار مختلفة كالأندلس، الشام، مصر، الحجاز والعراق وحتى من بلاد العجم رغبة منهم في الاطلاع على ثقافة المنطقة⁽³⁴⁾.

اعتمد المؤلف على ما ذكر في المصادر التاريخية، وأكادته تقارير الحفريات أن "انتشر فن التصوير والتزييق والنحت والنقش على الجص الملون وعلى ا الخزف المطلي بالمينا والزليج الزين بالصور والفسيفساء وصنع القارورات الزجاجية وشبهها من الأباريق البالارية وتطعيمها بالذهب وتزيينها بالخط العربي البارز الجميل على اختلاف أشكاله، ولا يخفى ما يتطلبه كل ذلك من الأدوات والآلات المتقنة والمواد المختلفة والخيال الواسع والذوق المرفه"⁽³⁵⁾.

استهل المؤلف عند الحديث عن الحياة الثقافية للدولة الزيانية بما حفظته نصوص الكتابات التاريخية لمؤرخين وعلماء عاصروا الفترة وجابوا بلاد المغرب الأوسط كالأخوين يحيى وعبد الرحمن ابني خلدون وبالإضافة إلى التعويل على مجموعة هامة من المصادر لمؤرخين لا يقلون أهمية كالتسني والغبريني وابن مريم وابن فرحون وأحمد بابا التنبكتي والمسيقي البوني ومحمد بن حواء المستغامي ومحمد بن مخلوف التونسي وغيرهم... فهؤلاء العلماء كرسوا حياتهم للعلم ونشر الثقافة . في هذا السياق ذكر المؤلف " وليس هنالك أدل على ما ذكرناه وأعظم حجة في ذلك من الرجوع إلى مطالعة هذه المصادر"⁽³⁶⁾.

وتناول المؤلف دور حكام الدولة الزيانية في تشجيع العلم ، إذ كان يغمراسن يقرب العلماء والأدباء ويجري عليهم العطاء والثناء . واشتهرت تلمسان بمدارسها المتميزة كالمدرسة التاشفينية ومدرسة أبي حمو الثاني ومدرسة أبي الحسن المريني. واتخذ التعليم في مراحله الأولى مجانيا لأجل تعليم الصبية، وكان يقوم به العلماء في المساجد من دراسة علوم الشريعة واللغة . وزاد الاهتمام خلال هذه الفترة بالاختصاص في العلوم، واحترام الاختلاف في الاتجاهات العلمية والتنوع في المقاصد لطلب العلم⁽³⁷⁾.

ونخلص أن المؤلف حاول جاهدا إبراز الدور السياسي والحضاري لدول المغرب الأوسط، والمكانة التي وصلت إليها بين بلدان العالم الشرقي والغربي . وأن مشروع الدولة تجسد فيه بكل معطيات وخصوصية تلك الفترة التاريخية. وتبين أن التاريخ البشري لا تفسره الصراعات العرقية ولا المذهبية بقدر ما تلعب وراء التغيرات والتطورات التي تتحكم فيها عوامل موضوعية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والتركيبية الاجتماعية والأوضاع السياسية والفكرية . وبدت رؤيته واضحة وهادفة في تعليقه هذا : " أسهبت مشبعا البحث في العصور الإسلامية إسهابا يحمل الشاب المسلم الجزائري على احترام بلاده وتمجيد تاريخه اللامع العظيم والثقة بمستقبله الزاهر النير، مع نفخ روح القومية فيه، وتقديس أسلافه الأجداد والتمسك بدينه والعمل على الإشادة بوطنه".

هوامش :

1 - ولد الشيخ عبد الرحمان الجيلالي بالجزائر العاصمة سنة 1908 وتوفي يوم 2010/11/12م. ويعود نسبه إلى آل

الشجرة الموسوية القادرية وفروعها الأشراف القاطنين بسهول متيجة، وتنقل تلميذا بين الجامع الكبير وجامع سيدي

رمضان ومسجد ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي بالعاصمة، على يد مجموعة من ال شيوخ ، لعل أشهرهم عبد

الحليم بن سميّة الذي كان من مستقبلي الشيخ محمد عبده عند زيارته للجزائر سنة 1903، والدكتور محمد بن أبي شنب الذي كان أستاذه وصديقه، وغيرهما كثير، أمثال الشيخ المولود الزرّبي الأزهرّي الذي كان مصلحا ثائرا، وكان قد تخرّج من الأزهر وعاد إلى الج زائر ليدعو إلى النهضة والإصلاح . كما درس على يد الشيخ الحفناوي صاحب (تعريف الخلف)، الذي كان من رجال الدين الرّسميين ومن الصحفيين الذين عملوا في جريدة المشر الرّسمية طويلا . كما أن ثقافة الشيخ شملت التعمق في القرآن والحديث والأدب والتاريخ والفقه، وقد أنجز عمله المرجعي الكبير ، والذي هو محل هذا ه الدراسة "تاريخ الجزائر العام " في مجلدين كبيرين وطبع بعد ذلك ثماني مرات في أربعة أجزاء وفي طبعات جديدة بخمسة أجزاء، وكان قد صدر لأول مرة في طبعة مصورة وأنيقة في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وكان قد بدأ الاشتغال عليه سنوات قليلة بعد احتفال السلطات ا لفرنسية بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر . وقد اعتمدنا نسخة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الرابعة 1982، الجزء الأول والثاني.

- 2 - نفسه، ج 1، ص 1 من التقديم.
- 3 - نفسه، ج 1، ص (ح).
- 4 - نفسه ص 2 من التقديم.
- 5 - محمد المختار العرابوي، "أطروحات المدرسة التاريخية الاستعمارية حول شمال إفريقيا"، المستقبل العربي العدد 195، ماي 1995 ص 107.
- 6- Abdellah Laroui, l'histoire du Maghreb, un essai de synthèse, Paris, Maspero, 1975, PP 17-25.
- 7- E. F. Gautier, Le passé de l'Afrique du nord, Paris 1964, PP 201-224, Bousquet, les berberes, P.U.F, 1967, PP 8,11,57.
- 8 - ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة منقحة 2002، ص 147.
- 9 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق ج 1 ص 165.
- 10 - نفسه ج 1، ص 275.
- 11 - نفسه ج 2، ص 141.
- 12 - نفسه ج 2 ص 145.
- 13 - ابن خلدون، المصدر السابق ص 147.
- 14 - عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج 1، ص 165.
- 15 - نفسه، ج 1، ص 276.
- 16 - نفسه، ج 2، ص 145، 146.
- 17 - ابن خلدون، عبد الرحمن المصدر السابق ص 150، 151.
- 18 - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصرية والدولة، دار الطليعة بيروت، 1982، ص 322-327
- 19 - عبد القادر جغلول، الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، دار الحدائق بيروت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 1981 ص 123.

- 20 - بحاز إبراهيم، الدولة الرستمية 160-296 هـ / 777-909 م، دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، جمعية التراث للنشر، القراة، الطبعة الثانية 1993 ص 108.
- 21 - نفسه، نفس الصفحة.
- 22 - عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، ج 1، ص 276.
- 23 - نفسه، ج 2، ص ص 146-180.
- 24 - نفسه، ج 2، ص ص 231 - 232.
- 25 - عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، 1983، ص 35 ؛ إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1996، ص ص 5-8.
- 26 - عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، ج 1، ص ص 174، 175.
- 27 - نفسه، ج 1، ص ص 290-291.
- 28 - نفسه، ج 2، ص ص 290-291.
- 29 - نفسه، ج 2، ص ص 231-232.
- 30 - نفسه، ج 1، ص ص 179-180.
- 31 - نفسه، ج 1، ص ص 174-175.
- 32 - الدرجيني أبو العباس أحمد بن سعيد، كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974، ص ص 56-57.
- 33 - عبد الرحمن الجليلي، المرجع السابق، ص ص 290-291.
- 34 - نفسه، ج 1، ص 291.
- 35 - نفسه، ج 1، ص 292.
- 36 - نفسه، ج 2، ص ص 248-249.
- 37 - نفسه، نفس الصفحات.